وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية القانون

المحاضرة الاولى

تعريف قانون العمل واهميته واسباب ظهوره

:أولاً: تعريف قانون العمل

- **تعريف قانون العمل:**

قانون العمل هو مجموعة من القواعد القانونية التي تُنظم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، سواء على مستوى العلاقات الفردية بين صاحب العمل والعامل أو على مستوى العلاقات الجماعية (بين مجموعة من العمال وصاحب العمل). يختلف قانون العمل عن غيره من فروع القانون لأنّه يُعنى بالتوازن و (التناسب بين طرفين غير متكافئين في العلاقة الاقتصادية: العامل وصاحب العمل.

العامل الطرف الذي يقدم خدماته ويكون في وضع التبعية لصاحب العمل.

صاحب العمل : الطرف الذي يتلقى الخدمات ويوجه العمل، ويدفع مقابل ذلك أجراً.

- **التبعية القانونية:**

التبعية هي معيار أساسي لتطبيق قانون العمل، حيث يعتبر العامل تابعًا لصاحب العمل إذا كان يعمل تحت إشرافه وتوجيهه. في حال كانت العلاقة بين العامل وصاحب العمل خالية من التبعية (مثل العمل الحر أو المقاولات المستقلة)، فإن قوانين العمل لا تنطبق.

•قانون العمل يمكن تعريفه بطرق متعددة وفقًا للسياقات القانونية، لكن التعريف الأساسي هو : " .مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين العمال وأصحاب العمل في إطار علاقة تبعية قانونية.

. "أهم عناصر تعريف قانون العمل:

التبعية القانونية

العامل يعمل تحت إشراف وتوجيه صاحب العمل .هذا ما يميز علاقة العمل عن غيرها من العلاقات القانونية مثل العقود المستقلة.

.التنظيم القانوني للعلاقة بين العمال وأصحاب العمل

.قانون العمل لا يتعامل فقط مع الأفراد بل أيضا مع المجموعات العمالية)مثل النقابات والمفاوضات الجماعية .وهو يهدف إلى حماية حقوق العمال من خلال وضع قواعد محددة تتعلق بالأجر، ساعات العمل الإجازات، والظروف الصحية.

.أهداف قانون العمل:

• ١.حماية العامل / من خلال وضع معايير واضحة ومُلزمة لأصحاب العمل بشأن حقوق العامل

٢ .تحقيق العدالة الاجتماعية /:العامل على توازن العلاقة بين العمال وأصحاب العمل وتحقيق العدالة بينهم ..

٣.تحسين ظروف العمل من خلال تحديد ساعات العمل الإجازات، والتأمينات الصحية والاجتماعية

أهمية قانون العمل:

. الأهمية الاجتماعية:

١.التأثير على حياة الأفراد: قانون العمل له تأثير مباشر على شريحة كبيرة من المجتمع العمال وأصحاب الأعمال. ينظم هذا القانون كيفية تعايشهم وضمان حقوقهم الأساسية في بيئة العمل.

٢.تحقيق السلم الاجتماعي: من خلال تنظيم حقوق العمال مثل الأجر العادل، ساعات العمل، والإجازات، يساهم قانون العمل في تجنب الصراعات والنزاعات بين العمال وأصحاب العمل. كما يقلل من خطر الاضطرابات العمالية، التي قد تؤثر سلباً على المجتمع والاقتصاد.

٣. العدالة الاجتماعية : يلعب قانون العمل دوراً رئيسياً في تحسين ظروف العمل وضمان العدالة الاجتماعية، مثل تحقيق الأمان الوظيفي والتأمينات الاجتماعية وتوفير بيئة عمل آمنة وصحية..

. الأهمية الاقتصادية:

١. إعادة توزيع الدخل القومي: /من خلال تحديد الأجور وضمان الحقوق المالية للعمال، يسهم قانون العمل في توزيع عادل للدخل بين مختلف شرائح المجتمع.

٢. تحسين الإنتاجية/ حماية حقوق العمال وتحسين ظروف عملهم يعزز من إنتاجيتهم. العامل الذي يشعر بالأمان والاستقرار يكون أكثر قدرة على الإنتاج بفعالية وكفاءة.

• ٣ توجيه الاقتصاد الوطني /من خلال تحديد أسس العمل وتطوير أنظمته، يسهم قانون العمل في توجيه الاقتصاد الوطني وتحقيق أهدافه من خلال توفير بيئة مستقرة ومناسبة للاستثمار والنمو الاقتصادي.

ثانياً: أسباب ظهور قانون العمل

لشرح أسباب ظهور قانون العمل، علينا النظر في التطور التاريخي لعلاقات العمل عبر العصور

١. في العصور القديمة

. مجتمعات العبودية في الحضارات القديمة، مثل مصر الفرعونية وروما القديمة، كانت القوة العاملة تعتمد بشكل كبير على العبودية. العبيد كانوا يعتبرون ممتلكات شخصية لأسيادهم، ولم يكن هناك أي حقوق للعمل. هذه المرحلة لم تشهد وجود قوانين منظمة للعمل لأن العلاقة كانت قائمة على الملكية الكاملة للعبيد. مجتمعات الحرفيين الأحرار بالرغم من وجود العبيد، كان هناك أيضا حرفيون أحرار يعملون لحسابهم الخاص أو يعملون بعقود محددة، ولكن هذه العلاقات كانت غير منظمة بالقوانين كما هو الحال في العصور الحديثة.

٢.في العصور الوسطى

أ. نظام الإقطاع /في هذه الفترة، كان العامل (الفلاح) مرتبطا بالأرض ويُسمى بالقن. لم يكن للفلاح حقوق قانونية مستقلة عن مالك الأرض، وكان العمل يعتبر جزءًا من العلاقة الإقطاعية، حيث يقوم الفلاح بالعمل مقابل حماية أو استقرار على الأرض.

ب.نظام الطوائف الحرفية /مع تطور الحرفي المدن الأوروبية، نشأ نظام الطوائف الحرفية الذي كان ينظم المهن من خلال جمعيات مهنية لكل حرفة. كانت هذه الطوائف تهدف إلى تنظيم الإنتاج وضمان جودة المنتجات، لكنها لم تكن تهتم بحقوق العمال بالمعنى الحديث.

. الثورة الصناعية (القرن ١٨ – ١٩)

١. الحرية الاقتصادية والاستغلال/ مع انطلاق الثورة الصناعية، ظهرت المصانع الكبيرة وزادت الحاجة إلى عمالة كثيفة. وفي ظل مبدأ الحرية الاقتصادية امتنع القانون عن التدخل في العلاقات الاقتصادية، مما أدى إلى استغلال واسع للعمال. كانوا يعملون لساعات طويلة في ظروف قاسية، وكان الأطفال يعملون في المصانع دون أي حماية قانونية.

. ظهور الحركات العمالية:/ كرد فعل على الاستغلال، ظهرت حركات عمالية تطالب بتحسين ظروف العمل، مما ضغط على الحكومات للتدخل ووضع تشريعات تحمي حقوق العمال مثل تحديد ساعات العمل ومنع تشغيل الأطفال

• **القرن ٢٠**

١.تشريعات العمل الحديثة/ : في بداية القرن العشرين، استجابت الحكومات للضغوط العمالية وأصدرت قوانين شاملة لتنظيم العمل. هذه القوانين تضمنت تحديد ساعات العمل، وضع حد أدنى للأجور، ضمان الإجازات المرضية، وإقرار التأمينات الاجتماعية.

٢.• اتفاقيات العمل الدولية /مع تطور الحركات العمالية عالميًا، وظهور منظمات مثل منظمة العمل الدولية ((ILO، أصبح هناك تنسيق دولي لضمان حقوق العمال من خلال اتفاقيات دولية تعزز المعايير العالمية للعمل .

•التمييز بين قانون العمل والقوانين الأخرى

•قانون العمل يتميز عن غيره من فروع القانون بعدة جوانب أساسية فيما يلي توضيح الاختلافات بينه وبين بعض القوانين الأخرى:

•التمييز بين قانون العمل والقانون المدني:

.قانون العمل ينظم العلاقات بين العامل وصاحب العمل في إطار علاقة تبعية قانونية .الهدف الأساسي هو حماية العامل باعتباره الطرف الأضعف في ا العلاقة، ويغطي جوانب مثل الأجر، ساعات العمل الإجازات، والتأمينات الاجتماعية .

القانون المدني :يركز على العلاقات التعاقدية بين الأفراد بشكل عام، مثل عقود البيع والإيجار، وهو قانون مرن يقوم على مبدأ المساواة بين الأطراف المتعاقدة .ولا يتضمن حماية خاصة لأي طرف في العلاقة التعاقدية كما هو الحال في قانون العمل.

التمييز بين قانون العمل والقانون التجاري:

. قانون العمل يتعلق بالعلاقات بين العمال وأصحاب العمل في إطار علاقة عمل تبعية .يعمل القانون على حماية حقوق العمال من خلال وضع قواعد خاصة .بهم.

.القانون التجاري :ينظم العلاقات بين التجار أو بين المؤسسات التجارية ويهتم بالعمليات التجارية كالعقود التجارية والصفقات .وهو قانون يركز على مبدأ الحرية والمساواة في التفاوض بين الأطراف التجارية.